الأمم المتحدة S/2000/1211

مجلس الأمن

Distr.: General
19 December 2000
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - طلب إليَّ أعضاء مجلس الأمن في بيانهم المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/PRST/1999/16) أن أقدم تقارير دورية عن الحالة في الصومال. ويُقدم هذا التقرير عملا بهذا الطلب، وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ تقريري الأخير المقدم في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ (S/1999/882).

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - جهود صنع السلام

٢ - في الفترة الفاصلة بين نشر تقريري السابق والمبادرة التي شرع بها الرئيس إسماعيل عمر غلّه، رئيس جيبوتي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واصل الزعماء الصوماليون والحكومات المهتمة جهودهما الرامية إلى إيجاد حل لمشكلة الصومال. ففي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، سافر فريق من الزعماء الصوماليين ممن شكلوا ''ائتلاف السلام الصومالي'' إلى جيبوتي للاجتماع مع الرئيس غلّه وإطلاعه على آخر التطورات، كما سافروا إلى أديس أبابا لعقد اجتماعات مماثلة مع السلطات الإثيوبية. وكان في عداد الزعماء الذين شكلوا ائتلاف السلام الصومالي زعماء ''بونتلاند'' و ''الهيئة الاستشارية الصومالية'' وجيش رحانوين للمقاومة والجبهة الوطنية الصومالية.

٣ - وفي مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عقد فريق آخر من زعماء الفصائل، بمن فيهم حسين محمد فرح عيديد وعثمان حسن علي ''آتو'' اجتماعا في الجماهيرية العربية الليبية في محاولة منهم لحل الخلافات. وبعد بضعة أيام، وصل إلى هذا البلد العقيد عبد الله يوسف، زعيم ''بونتلاند''. وامتنع محمد إبراهيم إيغال زعيم ''صوماليلاند'' عن الحضور. ورفض العقيد يوسف الاجتماع مع الزعماء الآخرين وعاد إلى الصومال عن طريق أديس أبابا

211200 211200 00-78520 (A)
0078520

وجيبوتي حيث اجتمع مع الرئيس غلّه. كما سافر فريق عيديد إلى أديس أبابا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وأفادت التقارير بأن السيد عيديد وافق على وقف الدعم المقدم إلى المجموعات التي تعتبر تهديدا لأمن إثيوبيا. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن السيد عيديد أنه جرد عناصر جبهة تحرير أورومو الموجودين في الصومال من السلاح.

٤ - وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس غلّه أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قال إنه على استعداد للبدء بمحاولة جديدة لإحلال السلام والوئام في الصومال وإنشاء هياكل للحكم فيه. وبعدما ألمح إلى عدم وفاء بارونات الحرب الصوماليين بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في المفاوضات السابقة، أكد الرئيس غلّه على ضرورة ربط أي عملية تجري في المستقبل بالمجتمع المدني الصومالي. وأعلن أيضا عن ضرورة اتهام بارونات الحرب بارتكاب جرائم مخلة بالإنسانية، وفرض جزاءات دولية على من يعيق منهم عملية السلام.

٥ - واقترن خطاب الرئيس غلّه بأصداء إيجابية من الصوماليين سواء في داخل البلد أو خارجه. وأقيمت مظاهرات في عدد من البلدات والمدن الصومالية دعماً لمبادرته. كما كانت الردود الأولية الآتية من الزعماء الصوماليين ردودا إيجابية. فقد رحب محمد إبراهيم إيغال، زعيم ''صوماليلاند'' بالمبادرة. لكن التدهور الذي أصاب فيما بعد العلاقة التي تربط إدارته مع جيبوتي، أفضى إلى قيام الإدارة بإغلاق الحدود في نهاية السنة. وحُلَّ النزاع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقام السيد إيغال في وقت لاحق بزيارة إلى جيبوتي، وأكد من جديد دعمه لمبادرة السلام التي ترعاها جيبوتي.

٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قام ممثلي الخاص لشؤون الصومال بزيارة بيضوا، وهارغيسا، وغاروي للتشاور مع الزعماء الصوماليين بشأن مبادرة جيبوتي. والتقى دافيد ستيفن مع زعماء صوماليلاند وبونتلاند وجيش رحانوين للمقاومة ومع آخرين، وقد أعربوا له عن تأييدهم للمبادرة، لكنهم شعروا بوجود حاجة لتوضيح مفاهيم ومسائل معينة. وأعرب فريق آخر من الزعماء في مقديشيو عن موقف مماثل في بيان أصدروه بهذا الصدد في كانون الثاني/يناير. وأبلغ السيد إيغال ممثلي الشخصي أن مبادرة جيبوتي ستوفر لـ ''جنوب'' الصومال زعامة بإمكانه أن يتفاوض معها.

٧ - وبالرغم من أن المبادرة لا تزال في شكلها التمهيدي، فقد حظيت بتأييد العناصر الفاعلة الخارجية. إذ أيدت اللجنة الدائمة المعنية بالصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اقتراح جيبوتي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وحذا حذوها منتدى شركاء التنمية التابع لها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ورحبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

بذاتها، في اجتماع القمة الذي عقدته في جيبوتي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة جيبوتي، وأيدتها من حيث المبدأ. وحظيت المبادرة أيضا بتأييد رسمي من مؤتمر وزاري للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عقد في جيبوتي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي الاجتماع الذي عقده فريق الاتصال لمنتدى الشركاء المعني بالصومال التابع لمنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية، في جيبوتي، في ٧ شباط/فبراير، قدمت سلطات جيبوتي خطة عمل لعقد المؤتمر الوطني الصومالي للسلام، وكان صدى الخطة إيجابيا على وجه العموم لدى فريق الاتصال.

٨ - وكانت أول خطوة رسمية في طريق تنفيذ مبادرة جيبوتي هي عقد الندوة الاستشارية التقنية التي استضافتها حكومة جيبوتي في آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي تلك الندوة، شدد الرئيس غلّه على أن الندوة الاستشارية التقنية ليست هيئة لصنع القرار وإنما وسيلة لتقديم المشورة لحكومة جيبوتي فيما تقوم به من أعمال تحضيرية لعقد المؤتمر. وحضر الندوة حوالي ٦٠ صوماليا من مختلف أرجاء البلد ومن الشتات، بعد أن دعوا إلى حضورها بصفتهم الشخصية. وقد مثل الأمم المتحدة فيها مستشاري الخاص محمد سحنون.

٩ - وأوصت الندوة، في جملة أمور، بأن تظل العملية محصورة قدر المستطاع بالسماح لزعماء الفصائل الراغبين في السلام بالمشاركة فيها، وبتعزيز دور المجتمع المدني داخل الصومال وفي الشتات. وفيما يتعلق بهيكل الحكومة في المستقبل، أوصت الندوة بوضع ترتيب لا مركزي وتوطيد أركان السلام في المناطق التي استعيد في ربوعها؛ وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات عملية السلام؛ وخروج الصوماليين الذين يحتلون أراضي وممتلكات الغير من تلك الأراضي والممتلكات؛ وإعادة تأكيد مقديشيو عاصمة للصومال مع احتمال إنشاء عاصمة مؤقتة لحكومة مؤقتة في المستقبل؛ وإعادة تأهيل أفراد المليشيات مع تحويل بعضهم إلى جيش وطني. وبإمكان الحكومة الانتقالية أن تطلب، عند الضرورة، قوة دولية لمساعدتها في مسائل الأمن. وأوصى المندوبون أيضا بإنفاذ حظر توريد الأسلحة إلى الصومال الذي فرضه مجلس الأمن إنفاذا أشد، وأكدوا على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لأي اتفاق يتوصل إليه الصوماليون في المستقبل، ودعوا جيبوتي إلى إرسال وفود إلى الصومال للتحضير لعقد المؤتمر الوطني الصومالي للسلام.

١٠ - وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٠، أجرت حكومة جيبوتي مشاورات أخرى مع صوماليين من جميع العشائر ومن جميع مشارب الحياة. وأبلغ وفد من ممثلي المحاكم الإسلامية من مقديشيو ممثلي الشخصي بأن منظمتهم تؤيد تأييدا تاما اقتراح السلام المقدم من جيبوتي. وزار فريق من رجال الأعمال الصوماليين ذوي النفوذ جيبوتي في آذار/مارس ٢٠٠٠ وتعهدوا بتقديم الدعم المعنوي والمادي للمؤتمر.

١١ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، افتتحت رسميا المرحلة الأولى من المؤتمر الوطني الصومالي للسلام، وهو اجتماع ضم الوجهاء وزعماء العشائر، وانعقد في بلدة عرطة الواقعة على بعد حوالي ٤٠ كيلومترا شمال جيبوتي. وكان في عداد المشاركين في الاجتماع شيوخ من معظم عشائر الصومال ومن جميع أرجاء البلد. واختتمت المرحلة الأولى من المؤتمر في ١٣ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى العمل على قضايا المصالحة فيما بين العشائر، أعد المؤتمر للمرحلة الثانية بوضع جدول للأعمال وقائمة بأسماء المندوبين الممثلين للعشائر. وضمت قائمة المندوبين زعماء سياسيين ودينيين ورجال أعمال إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني. وافتتح الرئيس غلّه المرحلة الثانية رسميا في ١٥ حزيران/يونيه. وبلغ العدد الإجمالي للمندوبين ٨١٠ مندوبا موزعين على أربعة وفود يضم كل وفد منها ١٨٠ مندوبا، بمن فيهم ٢٠ امرأة في كل وفد يمثلن الأسر العشائرية الرئيسية الأربع، إضافة إلى ٩٠ من ممثلي ائتلاف الأقليات، من بينهم ١٠ نساء. وقد سُمح للشيوخ الذين حضروا المرحلة الأولى من المؤتمر بالحضور بصفة مندوبين على أن لا يكون لهم الحق في التصويت. وفي ١٧ حزيران/يونيه، انتخب المندوبون والوجهاء بالإجماع رئيسا مناوبا للمؤتمر هو عمدة مقديشيو السابق الذي أصبح فيما بعد الأمين العام لجيش رحانوين للمقاومة. كما عُيّن أربعة نواب للرئيس من بينهم امرأة.

١٢ - وبعد أن أجرى المندوبون مداولات في إطار اللجان وفي الجلسات العامة لمدة شهر وافقوا على ميثاق وطني لفترة انتقالية للحكم يطبق في مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تتوج بإجراء الانتخابات. وينص الميثاق على منح استقلال إقليمي بحسب المناطق الـ ١٨ التي كانت توجد في نهاية حكم سياد بري. ويحدد الميثاق أيضا هياكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إضافة إلى حقوق الأفراد. وتشمل تلك الحقوق لأول مرة في تاريخ الصومال اشتراطا محددا بتخصيص ٢٥ مقعدا من مقاعد البرلمان للنساء. كما اتُفق على تخصيص ٢٤ مقعدا لعشائر الأقليات. وسيُعتبر الميثاق القانون الأسمى للصومال لغاية اعتماد دستور اتحادي نهائي له في نهاية الفترة الانتقالية. وينص الميثاق أيضا على انتخاب جمعية وطنية انتقالية مؤلفة من ٢٢٥ شخصا.

١٣ - وفي أول آب/أغسطس ووفقا لأحكام الميثاق الوطني المؤقت واستنادا إلى تعيينات من العشائر، اختار المندوبون أعضاء الجمعية وعددهم ٢٢٥ فردا. وقد كانت تلك العملية شاقة حيث طفت على السطح خلافات كبيرة بشأن عدد المقاعد التي ينبغي تخصيصها لكل عشيرة. وفي وقت لاحق منح المؤتمر الوطني الصومالي للسلام للرئيس غلّه سلطة تقديرية لاختيار ٢٠ برلمانيا إضافيا. وقد كان ذلك وسيلة للتخفيف من التوترات.

١٤ - واجتمعت الجمعية الوطنية الانتقالية لأول مرة يوم ١٣ آب/أغسطس ثم انتخبت بعد أيام قليلة السيد عبد الله ديرو اسحق رئيسا لها. وبعد إغلاق باب الترشيحات للانتخابات الرئاسية بلغ عدد المرشحين ٤٥ شخصا دخل ١٦ منهم المنافسة الانتخابية يوم ٢٥ آب/أغسطس. وفاز في الانتخابات عبد القاسم صلاد حسن يوم ٢٦ آب/أغسطس وأقيمت في اليوم التالي مراسيم تنصيبه رئيسا في عرطة. وحضر مراسيم الاحتفال رؤساء إريتريا وجيبوتي والسودان واليمن ورئيس وزراء إثيوبيا. وإلى جانب أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في جيبوتي حضر الاحتفال أيضا مسؤولون كبار من إيطاليا والجماهيرية العربية الليبية وكينيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية فضلا عن ممثلين سامين من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وقد تلا ممثلي رسالة باسمي.

باء - أنشطة الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية

١٥ - دعا السيد حسن في كلمة أمام مندوبي المؤتمر الوطني الصومالي للسلام، يوم ٢٨ آب/أغسطس، حاملي الأسلحة إلى تسليمها قائلا إن حكومته سوف تساعد أفراد الميليشيات سابقا على إعادة إدماجهم حيث ستضم بعضهم إلى صفوف الجيش الصومالي الجديد. وفي ٣٠ آب/أغسطس، زار السيد حسن مقديشيو وبايضوا بمعية أعضاء من الجمعية الوطنية الانتقالية حيث استقبلته جماهير غفيرة.

١٦ - وسافر السيد حسن إلى القاهرة حيث وجه كلمة في الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية والتقى بمسؤولين مصريين. ثم بعد ذلك سافر جوا إلى نيويورك ليشارك في قمة الألفية والمناقشة العامة للجمعية العامة. ومنذئذ قام السيد حسن أو رئيس وزرائه بزيارات إلى الجماهيرية العربية الليبية واليمن وإثيوبيا وكينيا وأوغندا. كما شارك السيد حسن في اجتماع قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ومؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٧ - وكان السيد حسن أول زعيم صومالي منذ عام ١٩٩١ يشغل من جديد مقعد الصومال في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أثناء اجتماع قمة هذه المنظمة التي عقدت في الخرطوم يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكل قبول الحكومة الوطنية الانتقالية من طرف جيران الصومال تطورا هاما فيما يخص استعادة البلد لمكانته في مصاف الدول.

١٨ - وفي يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر أعلن السيد حسن تعيين السيد علي خليف غلايد رئيسا للوزراء. وبعد ذلك بفترة وجيزة عين السيد غلايد السيد اسماعيل محمد حره ''بوبا''

وزيرا للخارجية. وعاد أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية إلى مقديشيو خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وعاد الرئيس ورئيس وزرائه يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأسبوع التالي، أعلن السيد غلايد تعيين نائبه و ٢٢ وزيرا. ويضم الوزراء الذين تم تعيينهم، وكلهم من الرجال، ممثلي كل العشائر الكبرى، وممثلا واحدا عن مجموعة عرقية من الأقليات. وبعد ذلك بأسبوع، أعلن رئيس الوزراء تعيين ٤٥ وزيرا مساعدا و ٥ وزراء دولة وحاكم منطقة بينادير (مقديشيو الكبرى). وكان من بين هؤلاء أربع نساء.

١٩ - ويولي السيد حسن أولوية للحالة الأمنية في مقديشيو. حيث أنشأ لجنة أمنية. وتفيد التقارير بتسريح ونزع سلاح مختلف الميليشيات وإنشاء قوة شرطة. وتمول هذه العمليات في الوقت الحاضر من تبرعات يقدمها رجال أعمال صوماليون. وفي يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عين السيد حسن رئيس الهيئة الوطنية لتسريح المقاتلين، الذي أغتيل في اليوم التالي من طرف رجال مسلحين يزعم أن لهم علاقة بأحد بارونات الحرب المعارضين للحكومة الوطنية الانتقالية.

٢٠ - وإثر النداء الذي أصدره السيد حسن إلى الكيانات المعنية بالمساعدة في تحقيق المصالحة بين الحكومة الوطنية الانتقالية والذين لم يشاركوا في عملية السلام، أوفدت حكومة إيطاليا مبعوثين للتشاور مع زعيمي ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وأطلعوا السيد حسن في مقديشيو على استنتاجاتهم. واستقبل السيد علي عبد الله صالح رئيس اليمن مرتين بعض زعماء الفصائل من مقديشيو. وزار السيد حسن اليمن في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي آخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر زار السيد حسن الجماهيرية العربية الليبية. وتشير التقارير إلى أن الزعيم الليبي عرض مساعدته في عملية المصالحة.

جيم - ردود فعل الزعماء الصوماليين على مبادرة جيبوتي

٢١ - في بداية شهر شباط/فبراير وإثر إعلان محمد إبراهيم إيغال، تأييده لمبادرة جيبوتي (التي عرفت فيما بعد باسم عملية سلام عرطة). وفي أعقاب زيارته إلى الرئيس غلّه يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدر ٦٠ من برلمانيي ''صوماليلاند'' تنديدا بالمبادرة وزُعم أنهم أصدروا قانونا يعتبر أيا من سكان ''صوماليلاند'' يحضر المؤتمر خائنا تحق عليه عقوبة الإعدام. وقد سُجن اثنان من سكان ''صوماليلاند'' في هارغيسا بعد أن زارا جيبوتي. وفي يوم ٢٨ آب/أغسطس أصدرت الإدارة التابعة لإبراهيم إيغال مرسوما يمنح لجنة أمن ''وطنية'' سلطات لا حصر لها، حيث أُجيز لها في جملة أمور تعليق أوامر الإحضار إلى المحكمة وحظر المظاهرات العامة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت محكمة في بربيرا حكما بالسجن ٧ سنوات على أحد كبار شيوخ عشيرة دولبهانتي من منطقة سول، بسبب

حضوره مؤتمر عرطة. وفي وقت لاحق أصدر السيد إيغال عفوا في حق هذا الشيخ. وقد حضر المحاكمة ممثل عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالمثل احتجز السيد إيغال السلطان عبد القادر وخمسة آخرين ممن شاركوا في مؤتمر عرطة ثم عفا عنهم يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وأرسلت جيبوتي وفدا إلى صوماليلاند يوم ١٤ نيسان/أبريل لإطلاع السيد إيغال والتماس مشاركته، لكنه لم يسمح للوفد بالنزول في مطار هارغيسا. وكرد فعل على انتخاب السيد حسن رئيسا للبلاد، أفاد السيد إيغال أنه لن يدخل في مفاوضات إلا مع شخص بوسعه إثبات شرعيته في المناطق الجنوبية للصومال. وبعد تأجيل المؤتمر الوطني الصومالي للسلام سافر وفد يقوده ''وزير خارجية'' ''صوماليلاند'' لشرح موقف ''صوماليلاند'' في الخارج، بما في ذلك نيويورك.

٢٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أفاد العقيد يوسف بأن ''بونتلاند'' تسحب تأييدها لعملية عرطة للسلام. وأبدى اعتراضه على أمور منها ما زعم أنه انتقاء للوفود الذين حضروا الندوة التشاورية التقنية؛ وعدم استعداد جيبوتي لقبول المشورة بشأن مدى مشروعية نهج البناء التدريجي؛ وعقد اجتماعات سرية؛ وفرض القرارات. وعقب إلقاء العقيد يوسف لبيانه، وقعت مظاهرات في عدد من المدن الرئيسية في ''بونتلاند'' تأييدا لعملية السلام. ونفت حكومة جيبوتي ادعاءات سلطات ''بونتلاند'' مؤكدة من جديد أن العملية هي ملك لجميع الصوماليين.

٢٤ - وفي ١٨ نيسان/أبريل أرسلت حكومة جيبوتي وفدا إلى غاروي لتقديم إحاطة إلى شيوخ ''بونتلاند'' وإدارتها. وفي الختام وافق العقيد يوسف على سفر الشيوخ إلى جيبوتي لحضور المرحلة الأولى من المؤتمر. وعاد بعضهم إلى غاروي مدعين أنهم سيخبرون أتباعهم، ولكنهم لم يعودوا إلى عرطة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، أعلن العقيد يوسف أن وفد ''بونتلاند'' انسحب من المؤتمر الوطني الصومالي للسلام مفيدا بأن أعضاء الوفد الذين بقوا هناك لا يتمتعون بولاية من الشعب. وبعد مؤتمر عرطة أصر على أن ''بونتلاند'' لم تشارك فيه وأنها لن تعترف بنتائجه. بيد أنه أكد لمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال بأنه لن يلجأ إلى القوة إلا في حالة تعرضه لهجوم من طرف قوات السيد حسن.

٢٥ - وبالرغم من مشاركة ممثلي مختلف العشائر الفرعية مشاركة كاملة في مؤتمر عرطة، فإن عددا من زعماء الفصائل من مقديشيو لم يشاركوا فيه. وقد أوفدت حكومة جيبوتي في عدة مناسبات مندوبين إلى مقديشيو. وفي وقت لاحق رفض زعماء الفصائل في مقديشيو، بمن فيهم حسين عيديد وعلي ''أوتو'' نتائج مؤتمر عرطة. وهدد بعضهم بمنع السيد حسن

من دخول مقديشيو. وفي بيان صدر يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اتهم ستة من زعماء الفصائل في مقديشيو السيد حسن باتخاذ خطوات من شأنها أن تؤدي إلى نشوب حرب كارثية. وزعم الموقعون على البيان أنهم دعاة سلام لا تساورهم نية الدخول في قتال في مقديشيو ما لم يُرغموا على ذلك. وأعربوا عن أسفهم لقيام رجال أعمال من مقديشيو باستيراد أوراق نقدية وقالوا إن حكومةً يشارك فيها الجميع هي وحدها التي بوسعها فتح ميناء مقديشيو أمام الملاحة.

٢٦ - وفي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أعلن وجهاء ''بونتلاند'' وجيش رحانوين للمقاومة والحركة الوطنية الصومالية، في اجتماع عقد في غاروي، بأن الصومال ينبغي أن يكون دولة اتحادية تتشكل من ولاية ''بونتلاند'' وولاية الشمال الغربي (صوماليلاند) والولاية الوسطى وولاية الجنوب الغربي حيث تضم هذه الأخيرة مناطق شابيلي السفلى وباي وباكول وغيدو وجوبا السفلى والوسطى. ودعت هذه المجموعة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وإلى إنشاء لجنة تقنية لوضع مشروع ميثاق. كما دعوا البلدان والمنظمات المهتمة إلى مساعدة ''الولايات الإقليمية'' القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها.

دال - دور الأمم المتحدة

٢٧ - عقد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية اجتماعات على مستوى سفراء الأطراف الفاعلة الخارجية بشأن الصومال في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في نيويورك. وقدم ممثل حكومة جيبوتي إحاطات إعلامية في الاجتماعات بشأن مؤتمر السلام الوطني للصومال. وبصورة عامة أيد السفراء الذين تكلموا في الاجتماع، الجهود التي تبذلها جيبوتي ودعوا البلدان الأخرى إلى بذل جهود مماثلة.

٢٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال رصد الحالة السياسية في الصومال وتشجيع القادة الصوماليين والمجتمع الدولي على العمل سويا لإعادة السلام إلى البلد. وقد سافر ممثلي بناء على طلبي إلى جيبوتي في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لتقديم المساعدة والدعم للجهود التي تبذلها جيبوتي. ولقد مكث هناك إلى أن اختتمت العملية. وقد انضم الزملاء من فريق الأمم المتحدة المعني بالصومال، بمن فيهم المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ومسؤول حقوق الإنسان، إلى فريق مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال من وقت لآخر طوال فترة العملية.

٢٩ - وقبل بدء خطة عمل جيبوتي، عقد مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال محفلا في نيروبي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، جمع ما يربو على ٥٠٠ صومالي من

ذوي الخلفيات المختلفة بمن فيهم قادة الفصائل فضلا عن ممثلي المجتمع المدني وفئات الأقليات. وقد مُثل فيه أيضا أعضاء من السلك الدبلوماسي ومن حكومة جيبوتي. وقد أتاح المحفل الفرصة للصوماليين كيما يعربوا عن آرائهم في وجود ممثلي المجتمع الدولي. ومع أن بعض المتكلمين الصوماليين انتقدوا بعض جوانب الاقتراح الذي قدمته جيبوتي، فإن الأغلبية العظمى منهم رحبت بالمبادرة الجديدة.

٣٠ - وأسهمت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عمليات السلام بتقديم الدعم التقني كل في مجال اختصاصها. وقدم برنامج التثقيف في حالات الطوارئ والتعمير التابع لليونسكو الدعم إلى منظمة غير حكومية في جيبوتي هي رابطة التطوير والإحياء الثقافي التي نظمت أول احتفال موسيقي إقليمي للقرن الأفريقي في جيبوتي في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، كجزء من احتفال بثقافة السلام، كرس للصومال. وقد شارك فنانون من جيبوتي ومصر وإثيوبيا والصومال والسودان في ذلك الاحتفال الذي أقيم بقصر الشعب في جيبوتي وأمام وفود المؤتمر في عرطة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية لمختلف جوانب المؤتمر ذاته.

٣١ - وأثناء عملية جيبوتي، قام ممثلي بعدة محاولات لإشراك إدارة ''صومالي لاند''. فزار هرغيسا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ لإجراء محادثات مع كبار الوزراء لكنها لم تكن حاسمة. وفي تموز/يوليه حالفه التوفيق فيما يتعلق بإجراء محادثات مباشرة بين الرئيس غويلة والسيد إغال. ومما يؤسف له أن المحادثات لم تؤد إلى مشاركة إدارة إغال في مؤتمر عرطة. وفي أيلول/ سبتمبر حاول تشجيع الحوار بين السيدين إغال وحسن. وقال السيد إغال لممثلي أنه لا يستطيع أن يتحدث إلى السيد حسن طالما أن الأخير يدعي أنه رئيس الصومال كله.

٣٢ - وقد أعرب خبير الأمم المتحدة المستقل الذي عينه الأمين العام للعناية بمسألة حقوق الإنسان في الصومال عن قلقه إزاء التهديدات التي وجهتها كل من إدارتي صومالي لاند وبونتلاند للأفراد من كلتا المنطقتين والذين يحضرون مؤتمر عرطة. وفي نشرة صحفية صدرت في ١٠ تموز/يوليه وجه الخبير المستقل الاهتمام إلى الإجراء الذي اتخذته سلطات ''صومالي لاند'' بإلقاء القبض على ٢٥ شخصا كانوا في طريقهم إلى جيبوتي للمشاركة في المؤتمر، والسعي إلى إعادتهم إلى ''بنتلاند''. وأثار الخبير المستقل أيضا مسألة قتل ضابط جيش في ''صومالي لاند'' لمعارضته إبعاد قادة ماجرتين بالقوة الذين كانوا يرغبون في السفر إلى عرطة.

٣٣ - ولقد كنت على اتصال بالرئيس غويله أثناء عقد مؤتمر السلام الوطني للصومال، وقد شاركني في تقييمي للتقدم المحرز في عرطة. وطلب إلي حشد التأييد للجهد السلمي،

بما في ذلك تقديم المساعدة المالية. وأود أن أعرب عن امتناني لأيسلندا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي ردت بصورة إيجابية على النداء الذي وجهته، منذ صدور هذا التقرير.

ثالثا – الحالة الأمنية

٣٤ – لا تزال الحالة الأمنية في شمال غرب وشمال شرق الصومال هادئة نسبيا، مع وقوع بعض حوادث عارضة من أعمال اللصوصية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية. ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة وأحيانا تكون متوترة للغاية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد. ولا تخضع أجزاء ممتدة في المناطق الساحلية مثل المنطقة بين غلكايو وآدادو لسيطرة أية سلطة إقليمية فعالة. ولا تزال تخضع لسيطرة القراصنة وتعد مخاطر السلامة الشخصية للموظفين الدوليين شديدة جدا. ويمكن وصف بعض أجزاء البلد بما في ذلك المنطقة المحيطة بكيسيمايو، بأنها ترزح تحت الفوضى. وقد حدثت أيضا اشتباكات محلية متقطعة في مناطق أخرى وشملت أعمال قتال داخل عشيرة ماريهان في منطقة غيدو، وصراعات بين جيش رحانوفين للمقاومة وجيش ديغيل للخلاص وميليشيا هابر – غدير في منطقة شابيل السفلى.

٣٥ – وتنتشر اللصوصية في مقديشيو. ولا توجد سلطة واحدة تحافظ على القانون والنظام. ولا تزال أجزاء كبيرة من المدينة تخضع لسيطرة مختلف الميليشيات بما في ذلك الميناء والمطار، اللذان لا يزالان مغلقان، وكذلك المباني الحكومية والسوق الرئيسية في المدينة. وتعد سيطرة الحكومة الانتقالية المؤقتة على منطقة مقديشيو الكبرى محدودة. وقد قتل عضو في الجمعية الوطنية المؤقتة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في مسكنه في مقديشيو فيما يبدو أنه كان اغتيالا سياسيا.

٣٦ – وفقد العديد من عمال المعونة الصوماليين أرواحهم في الفترة قيد الاستعراض ففي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ قتل قاسم عدن إيغال وهو موظف في منظمة الصحة العالمية، في قرية هرغيسا فاري في وسط جوبا. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قتل في مكتبه في غرهاري فرح علي غورهام المدير الصومالي لمنظمة مميسا غير الحكومية الهولندية بعد أن أطلق النار عليه رجال مسلحون من الجبهة الوطنية الصومالية (قتل ما مجموعه عشرة أشخاص أثناء القتال). وفي ١٥ أيلول/سبتمبر نصب لصوص صوماليون كمينا لمركبة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تستخدم في نقل مسؤولين صحيين كبار وموظفين محليين، مما أسفر عن قتل الدكتور أيوب شيخ يارو أبديو وجرح ٥ أشخاص آخرين توفي أحدهم فيما بعد في المستشفى. وقد وقعت الحادثة بالقرب من جوهار في وسط شابيل. وفي ١٨ تشرين الأول/

أكتوبر أطلقت النيران على اثنين من موظفي برنامج الأغذية العالمي الوطنيين، في البور، بمنطقة غلغادود. وقد تم سحبهما بسلام من المنطقة.

٣٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قتل مواطن بريطاني هو آلان مكلين، على يد قراصنة كما يقال، عندما كان يبحر على مبعدة من الساحل الشمال الشرقي للصومال. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قتل ديتر كراسيمان، وهو مواطن ألماني يعمل في وكالة التعاون التقني الألمانية، في بوراو ''صوماليلاند''. وفي ٨ حزيران/يونيه أطلقت النيران على طائرة يستخدمها برنامج الشؤون الإنسانية التابع للجنة الأوروبية فأصيبت في جناحها في الوقت الذي كانت تهبط في مركا. وفي ١٥ حزيران/يونيه ألقيت قنبلة يدوية على مجمع مركا التابع لمنظمة غير حكومية إيطالية هي منظمة التعاون الدولي للتنمية. وطبقا لبعض التقارير كانت هذه محاولة من جانب عناصر إسلامية ''أصولية'' للحيلولة دون الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي. ولم يصب أحد بأذى.

٣٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه خطف مواطن فرنسي هو فرنسوا دويتش ومواطن بريطاني هو جون وارد وكلاهما من أعضاء المنظمة غير الحكومية الدولية الموجودة في باريس وهي منظمة العمل لمكافحة الجوع، واحتجزا كرهينتين في مقديشيو. وقد أطلق سراحهما في ١٨ أيلول/سبتمبر بعد مفاوضات اشترك فيها السيد حسن ومستشاريه الأمنيين حسب ما تقول التقارير. ومع أن التقارير لم تفد بدفع أي فدية، فإن التقارير التي وصلت إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال تشير إلى أن الإفراج عنهم جرى التفاوض بشأنه وتمويله من قبل رجال أعمال محليين.

٣٩ - وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٩، أعلن الرئيس الكيني دانيال آراب موي فرض حظر على جميع السفريات الجوية بين كينيا والصومال. وكانت الحدود الأرضية قد أغلقت قبل ذلك. ومع أن الرئيس موي رفع الحظر فيما بعد، فإنه ألمح إلى أن الحظر كان قد فرض بسبب ازدياد تدفق الأسلحة من الصومال إلى كينيا. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب السيد حسن عن قلقه بشأن تدفق الأسلحة إلى الصومال من بلد مجاور لم يذكر اسمه.

رابعا - الحالة الإنسانية

٤٠ - بعد الجفاف الحاد الذي امتد من نهاية عام ١٩٩٩ حتى الفصل الأول من عام ٢٠٠٠، انخفضت الاحتياجات الإنسانية انخفاضا ملموسا في معظم أنحاء الصومال. وقد حدث هذا التغيير منذ شهر حزيران/يونيه وهو يعزى في المقام الأول إلى تحسن الأحوال البيئية. ونتيجة لذلك انخفض العدد المقدر من الصوماليين الذين يعانون من انعدام الأمن

الغذائي من ٠٠٠ ٧٥٠ إلى أقل من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. وتبعا لذلك تقوم وكالات الأمم المتحدة في الوقت الراهن بوضع استراتيجيات المساعدة لدعم استعادة سبل كسب العيش للسكان الفقراء والمشردين في منتصف المدة. ومع أن الوقت لا يزال مبكرا لإعلان انتهاء سلسلة الأزمات التي تجعل حياة ملايين الصوماليين رهينة التقلبات المناخية والأحوال الاقتصادية والأمنية، فإن ضمور احتياجات الإغاثة يمكن وكالات المساعدة من أن تصب اهتمامها على اتقاء حالات الطوارئ وتقديم الدعم للتأهب لمواجهة الطوارئ وعلى المبادرات الكفيلة بالتصدي لها بالاعتماد على المجتمع المحلي.

٤١ - وتعد مناطق غيدو وباكول وهيران الشمالية أشد مناطق الصومال معاناة من الجفاف طوال موسم الجفاف الذي امتد من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد أشارت دراسات استقصائية عديدة في مجال التغذية أجريت في جنوب الصومال إلى أن معدل سوء التغذية العام فاق ٢٠ في المائة، علما بأن الحد المقبول عموما لإعلان حالة الطوارئ هو ١٥ في المائة. واستجابة لهذا الوضع، تمكن برنامج الأغذية العالمي من تحسين نوعية وتوقيت عمليات التوزيع حتى تتناسب بدرجة أكبر مع تقديرات الاحتياجات الغذائية على صعيد المقاطعات المستمدة من وحدة تقدير الأمن الغذائي في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومن تقديرات التغذية التي وضعتها منظمة اليونيسيف. وعلى نفس الشاكلة، تمكنت منظمة الأغذية والزراعة من توزيع البذور والمعدات للمساعدة في بناء القدرة الإنتاجية في الزراعة المطرية والمروية. ولأن سوء التغذية في الصومال لا يعزى فقط إلى نقص الأغذية، فقد أصبحت المساعدة فيما بين القطاعات لمعالجة العوامل ذات الصلة، ولا سيما الأوضاع الصحية والحصول على الماء وتوافر الرعاية الطبية، محط اهتمام أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبرامج التغذية التكميلية التي تنفذها اليونيسيف.

٤٢ - وأدى هطول الأمطارالغزيرة طوال ثلاثة أسابيع من نهاية شهر نيسان/أبريل وحتى الأسبوع الثاني من شهر أيار/مايو، إلى محاصيل جيدة والى تحسين الحصول على المياه وتجدد المراعي في أغلب المناطق. وفي شهر آب/أغسطس، أكدت التقارير الميدانية هذه النتائج الإيجابية بوجه عام. ويعد إنتاج المحاصيل الموسمي (الذي يقدر بـ ٠٠٠ ٢١٤ طن متري)، جيدا بالقياس إلى متوسط الإنتاج في فترة ما بعد الحرب (٠٠٠ ١٧٥ طن متري)، ولكنه يظل ضعيفا بالمقارنة مع إنتاج ما قبل الحرب (٠٠٠ ٣٥٠ طن متري). وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، أدى الحصاد إلى تخفيض الأسعار السوقية للأغذية في أغلب المناطق. بيد أن المخاوف لا تزال ماثلة بشأن بعض المناطق التي هطلت فيها أمطار تقل عن المتوسط ولا سيما مناطق جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجيدو. ومصير السكان المقيمين في هذه

المناطق رهين في المستقبل إلى حد كبير بجودة موسم الأمطار القصير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد تكون الفيضانات التي تشير المعلومات إلى حدوثها في شابيل الوسطى والسفلى منذ أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر نذيرا بحالة طوارئ كبرى.

٤٣ - ومع أن المخاوف بشأن الحالة الإنسانية قد تكون أخف على الصعيد الوطني، فلا تزال هناك جيوب ضعيفة. فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، تشير التقارير الميدانية إلى أن الحصاد الوفير قد لا يكون سوى هدنة مؤقتة لعدد كبير من المجتمعات المحلية في جنوب الصومال. فكثير من المجتمعات المحلية ستواجه قدرا أكبر من انعدام الأمن الغذائي والمائي في الشهور المقبلة ما لم تطرأ تحسنات أخرى على وسائل كسب عيشها. فالعمليات الطويلة الأجل المفضية إلى العوز، بما في ذلك تحويل ملكية الأراضي والتشرد الداخلي والانهيار الاقتصادي وتدمير بنى الإنتاج الأساسية، لم تؤثر على الأسر المعيشية بقدر متساو. وقد باعدت هذه العمليات الشقة بين ظروف عيش الأسر الغنية والفقيرة داخل المجتمعات المحلية الصومالية وأحدثت درجات خطيرة من التفاوت في توزيع الاحتياجات الإنسانية. فتشتت المشردين وغيرهم من المجموعات المحرومة بين السكان الذين يملكون أصولا أكثر ويتمتعون بمستويات أعلى من المعيشة حجب معاناتهم بعض الشيء عن المجتمع الدولي وجعل الحاجة الملحة للاستجابات الإنسانية أقل وضوحا.

٤٤ - وقدمت منظمة العمل ضد الجوع، التي أجرت دراسة استقصائية تتعلق بالأغذية في أوساط السكان المشردين داخليا في مقديشيو مثالا على تغير الأحوال الإنسانية حتى في داخل نفس الموقع الجغرافي. وشملت الدراسة ٦٠ في المائة من السكان المشردين داخليا على جميع جوانب ''الخطوط الخضراء''. وأوضحت الدراسة أن نسبة سوء التغذية العام بلغت ١٢.٩ في المائة من بينها ٢ في المائة من حالات سوء التغذية الحاد. ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا منذ الوقت الذي أجريت فيه آخر دراسة استقصائية في عام ١٩٩٥ حددت المعدل العام بنسبة ٢٦ في المائة. وتبين الملاحظة البسيطة أن الحالة في جنوب مقديشيو أسوأ مما هي عليه في الجزء الشمالي من المدينة. ومن المتوقع أن تكون أحوال سكان المدينة المقيمين من غير المشردين داخليا أفضل بصفة عامة، وأن تكون أسوأ بالنسبة للمشردين داخليا الذين لم تتمكن الدراسة الاستقصائية من الوصول إليهم (ومن ثم أنشطة وكالات المعونة).

٤٥ - وفي أعقاب ظهور إصابات بحمى الوادي المتصدع لأول مرة في الشرق الأوسط، أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية، في ١٩ أيلول/سبتمبر، فرض حظر على استيراد المواشي من القرن الأفريقي. وحذت جميع البلدان الأخرى في شبه الجزيرة العربية حذو المملكة العربية السعودية وحظرت استيراد الحيوانات الحية واللحوم المجهزة. وحتى هذا

التاريخ لم تكتشف حالات إصابة المواشي والسكان في الصومال بحمى الوادي المتصدع. وبما أن حظر استيراد المواشي من منطقة القرن الأفريقي أكثر شمولا من الحظر المفروض في عام ١٩٩٨، إذ أنه يشمل عددا أكبر من البلدان وجميع أنواع المواشي، فإن الآثار المترتبة عليه في مضمار الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بالغة الخطورة. وابتداء من شهر تشرين الأول/أكتوبر، أشارت التقارير إلى حدوث هبوط حاد في أسعار المواشي في المناطق الشمالية والوسطى. ولأن الحظر يقلل فرص التجارة، فإنه سيحد لا محالة من فرص العمل ويؤثر على الاستفادة من مصادر الدخل الهامة الأخرى في جميع جوانب الاقتصاد.

٤٦ - وتفشت الكوليرا في الصومال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي مرض مزمن في هذا البلد يظهر سنويا منذ عام ١٩٩٤. وبلغ الوباء ذروته في الفترة من ١٥ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حيث سجلت ١ ٠٢٢ حالة إصابة و ١٤٥ حالة وفاة. وكانت معدلات الوفاة عالية هذا العام ولا سيما في منطقة باي حيث بلغ المعدل في مقاطعة دينسور ٢٥,٨ في المائة. وفي أعقاب الأمطار الغزيرة التي هطلت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو انخفضت الإصابة بالمرض في جميع مناطق الصومال الوسطى والشمالية إلى درجة أدت إلى إقفال جميع مراكز علاج الكوليرا بحلول شهر حزيران/يونيه. وأثناء وباء الكوليرا الذي تفشى في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ظهرت حالات إصابة في ٩ مناطق من مناطق الصومال الـ ١٨. وفي المناطق التي توجد فيها منظمات غير حكومية دولية تتمتع بخبرة طبية كبيرة، اتضحت متانة تدابير التأهب للكوليرا والتصدي لها من معدلات الوفاة المنخفضة. ومن حسن الحظ أن أكثر المناطق سكانا التي تتعرض للكوليرا بانتظام (على سبيل المثال مقديشيو وكيسمايو) تقع في نطاق عمل هذه الوكالات. أما في المناطق التي لا توجد فيها منظمات غير حكومية دولية طبية أو لا توجد فيها منظمات غير حكومية بتاتا، فقد بلغ التأهب حده الأدنى وارتفعت معدلات الوفاة، مثل ما حدث في المناطق الريفية، حيث انتشرت الكوليرا انتشارا بالغا ولكن لمدة قصيرة. ولمواجهة حالات ظهور الكوليرا في المستقبل، تم الاتفاق، داخل الهيئة الصومالية لتنسيق المساعدة، على تدريب الموظفين الدوليين والوطنيين الرئيسيين في الوكالات الأقل خبرة وعلى تكوين فريق من المتخصصين في الرعاية الصحية لتيسير وضع تدابير الرقابة في المناطق التي تخلو من منظمات المعونة. وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف مبادرات من هذا القبيل في منطقتي غيدو وباي في عام ٢٠٠٠ رغم تعذر الوصول إلى بعض المناطق بسبب الصراع.

٤٧ - وقد أكدت الرقابة الصحية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وشركاء الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة، في شهر تموز/يوليه، ظهور مرض الكلازار في كثير من المناطق الواقعة في جنوب الصومال. ومرض الكلازار الذي يكبت المناعة مرض يفضي إلى الموت في

غضون ٦ أشهر في ٩٥ في المائة من الحالات. وبسبب غموض الأعراض السريرية الدالة على مرض الكلازار، يخلط كثيرا بين أعراضه وبين السل ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى. ورغم تعذر تأكيد مدى انتشار المرض بسبب قلة الموارد وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، فقد تم اكتشاف عشرات من الحالات في مناطق جوبا السفلى وغيدو وباكول. وقد كانت منظمة أطباء بلا حدود سباقة إلى إجراء التقييمات والاختبارات المعملية وتوفير الأدوية. وقدمت ''مجموعة غيدو'' من المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود العلاج في باكول. وتحظى هذه الجهود بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية يتمثل في شراء مواد الاختبار الجديدة وتدريب موظفي الصحة الميدانيين.

٤٨ - وباستثناء تفشي داء الكوليرا سنويا وظهور وباء الكالازار، لم ترد أنباء بظهور أمراض جديدة في الصومال على مدى السنة الماضية. ورغم ذلك، يتزايد القلق بشأن استمرار تفشي السل والحصبة. وتصديا لهذه الحالة، زادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية من برامج التحصين. وبالإضافة إلى منع تفشي الأمراض، تستهدف هاتان الوكالتان تقديم المساعدة الصحية من أجل دعم أسس موارد الأسر المعيشية من خلال زيادة الحصول على الخدمات العامة، مثل المياه، والتعليم، والصحة وخفض النفقات الأساسية للأسر المعيشية. ومن بين الأنشطة الأخرى المضطلع بها في قطاع المياه والبيئة، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة رفعها لمستوى وصول الجماعات إلى المياه النظيفة وحسنت المرافق الصحية بإعادة تأهيل نظم صرف المياه في المناطق الحضرية، وإصلاح العيون والآبار التقليدية، وبناء المراحيض في المدارس الابتدائية والتعامل مع لجان المياه والمرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد من أجل السيطرة على المرافق الصحية ومرافق النظافة.

٤٩ - وظلت جهود التنمية على المدى الطويل مركزة في الشمال الغربي (''صوماليلاند'') وفي الشمال الشرقي (''بونتلاند''). لقد ساعدت وكالات الأمم المتحدة، عبر مختلف مشاريعها، هاتين الإدارتين الشماليتين من أجل تشجيع الحكم السليم وتعزيز قدرتهما على التخطيط، والإدارة العامة، والتدبير الاقتصادي، وإنفاذ القانون، وإزالة الألغام، والتخطيط الحضاري. وتعد الإدارة الفعالة للهياكل الأساسية التجارية الهامة (من مطارات، وموانئ واتصالات سلكية ولاسلكية) عاملا هاما من عوامل الإنعاش الاقتصادي ومصدرا رئيسيا للإيرادات بالنسبة إلى الإدارات المحلية. وقدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدة التقنية من أجل زيادة فعالية هذه المرافق الرئيسية وتحديد الاحتياجات الخاصة في مجال التنمية لكي ينظر فيها المانحون الثنائيون. وفي هذا الصدد، عملت الأمم المتحدة على نحو وثيق مع السلطات المحلية والأطراف الفاعلة الدولية من أجل تهيئة بيئة مواتية لنمو الأعمال التجارية وبالتالي

السعي إلى خفض معدل البطالة وإرساء دعائم السلام والاستقرار بصورة مستمرة. وساعدت وكالات الأمم المتحدة القطاعين الخاص والعام من أجل تشجيع توسيع نطاق الروابط مع الأسواق الإقليمية في مجال التجارة والنقل.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عززت هذه الوكالات أيضا النهج القائمة على المشاركة وعملية إعادة التأهيل الأولى في جنوب الصومال. ففي المتوسط، لا يسجل بالمدرسة سوى طفل واحد من أصل ١٠ أطفال يبلغون سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. وخلال السنة الماضية، أعادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تأهيل ٧٠ مدرسة، موسعة بذلك نطاق الحصول على التعليم لما يزيد على ٠٠٠ ١٢ طفل. وعلاوة على ذلك، كانت لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دور في تنظيم ودعم الموارد المحلية من أجل السلام، مع تأكيد خاص على المنظمات النسائية.

٥١ - وإلى جانب تحسن ظروف الأمن الغذائي، يتطلع السكان الصوماليون إلى الاستفادة من إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية عقب اختتام المؤتمر الوطني الصومالي للسلام في عرطة، جيبوتي. وقد بدأت وكالات الأمم المتحدة عملية التخطيط عبر النداء الموحد لعام ٢٠٠١ وإجراء مشاورات مكثفة مع الشركاء في هيئة تنسيق المساعدة الصومالية، من أجل وضع استراتيجيات تدعم كل من الاحتياجات الفورية للمعيشة واستمرار عملية الانتقال إلى السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ورغم أن الحالة الأمنية تظل هشة، لم تظهر حتى الآن أي تطورات تؤثر على الحالة الإنسانية العامة في الصومال. بيد أن الظروف الأمنية ما تزال تعرقل وصول الوكالات العاملة في مجال المساعدة إلى العديد من أنحاء جنوب الصومال.

٥٢ - وفي ضوء الصراع الطويل الدائر في الصومال، والانهيار الاقتصادي، وعدم وجود تغطية إعلامية وتعب المانحين، كانت الاستجابة إلى النداءات السابقة التي وجهت من أجل تقديم المساعدة الإنسانية استجابة محدودة. فقد تلقى النداء الموحد لعام ٢٠٠٠ مساهمات تغطي حتى الآن حوالي ٦٠ في المائة من الأموال المطلوبة. وتظل البرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الضرورية لضمان سبل العيش وتحسين المعيشة ممولة بصورة ضعيفة. ولم يكن هناك استعداد لتقديم المعونة الضرورية للوقاية من الحالات الطارئة في المستقبل، مثل إعادة تأهيل منابع المياه، وإصلاح سدود الأنهار، ووضع البرامج التعليمية، والقضاء على ختان الإناث، ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية أصول الجماعات الرعوية.

خامسا – الملاحظات

٥٣ – كانت مبادرة جيبوتي من أجل السلام في الصومال تطورا لقي الترحيب جرى في غياب أي عملية سلام قابلة للبقاء في البلد ومضى فيها الرئيس غله قدما بولاية ودعم من الحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأيد هذه المبادرة أيضا كل من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي.

٥٤ – وأعدت عملية جيبوتي ليكون لها أساس أوسع ومشروعية أكبر مما كان للجهود السابقة المبذولة في مجال صنع السلام. فقد شارك الشيوخ الصوماليون من جميع أنحاء البلاد وممثلو العشائر، ولأول مرة الصوماليات مشاركة نشيطة في المناقشات التي جرت بشأن كيفية الانطلاق في طريق السلام في الصومال. وهذا هو المكسب الرئيسي للحكومة الوطنية الانتقالية وهي تنتقل إلى المرحلة المقبلة من هذه العملية.

٥٥ – وتوجد الحكومة الوطنية الانتقالية حاليا في موغاديشو. وقد بدأت في عملية إرساء قواعدها على أرض الصومال وتوسيع المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ولديها ثلاث سنوات، حتى عام ٢٠٠٣، تعد فيها العدة لإرساء ترتيبات دائمة للحكم. وخلال تلك الفترة، سيتعين على السلطات الجديدة أن تتصدى للتحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية الأساسية. فسيتعين عليها أن تكمل مهمة إنشاء حكومة وحدة ومصالحة. وسيكون عليها أيضا أن تحضر لإجراء انتخابات ديمقراطية.

٥٦ – وفي الآن ذاته، تواجه الصومال تحديات كبيرة في مجال الإعمار والتنمية. فلم يكن هناك بلد من قبل استمر بدون سلطة مركزية طوال هذه المدة. ووفقا لتقرير خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في الصومال لعام ١٩٩٨، تضع المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ الصومال في أدنى مراتب مؤشر التنمية البشرية على مستوى العالم. والدمار الذي حل بسبب الحرب الأهلية، وانهيار الدولة وتفشي الفوضى دمار شامل. ولن يقتضي النهوض من كبوة عقد اتسم بغياب هيبة الدولة وبالصراع إعادة تكوين المجتمع السياسي فحسب، بل سيقتضي الإعمار الكلي للهياكل الأساسية في البلاد أيضا.

٥٧ – وطرح غياب بعض السياسيين والزعماء الصوماليين عن عملية جيبوتي تحديين مباشرين للسلطات الجديدة وهما: كيفية استقطاب عملية جيبوتي من أجل السلام لأولئك الذين يعارضون هذه العملية ونتائجها، وبعضهم مدجج بالسلاح؛ وكيفية إقامة علاقات مع السلطات في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' دون تعريض السلام والاستقرار النسبيين إلى

الخطر في تلك المنطقتين. وفيما يتعلق بهذا التحدي الأخير، تتمثل المشكلة الأساسية في وضع ترتيبات عملية، تسودها روح من الاحترام المتبادل، تربط الحكومة الوطنية الانتقالية وتلك السلطات.

٥٨ - وأرحب بالتزام السيد حسن بتحقيق التقدم بالوسائل السلمية. وآمل أن يبذل الصوماليون جميعهم كل ما في وسعهم لحل القضايا المتبقية بصورة سلمية وبناءة وتراعي المصلحة العامة. وستكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة على استعداد لتقديم المساعدة إلى شعب الصومال لتحقيق هذا الهدف.

٥٩ - وستحتاج الحكومة الوطنية الانتقالية بوضوح إلى مهلة زمنية لإعداد خطة إنمائية شاملة وأن تسعى إلى الحصول على الدعم المالي الدولي في مؤتمر دولي لإعلان التبرعات. ولكن حتى قبل انعقاد مثل هذا المؤتمر، ثمة حاجة ماسة لتقديم مساعدة عاجلة وبخاصة في ميادين تسريح المقاتلين، ونزع السلاح، وإصلاح الهياكل الأساسية. وستشكل إعادة اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم - الذين يوجد مئات الآلاف منهم في البلدان المجاورة - تحديا وفرصة تغتنم في آن واحد.

٦٠ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة على وضع خطط للمساعدة في تعمير الصومال وإنعاشه في مجالات مسؤولية كل منها. وأعلن في نيروبي في خريف العام الحالي عن بدء تنفيذ ''الخطوات الأولى'' وهي خطة تنفيذية لدعم الحكم وبناء السلام في الصومال للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. واشتركت في إعدادها جميع وكالات الأمم المتحدة القائمة في نيروبي تحت إشراف المنسق الإقليمي والمنسق الإنساني وبالتشاور الكامل مع هيئة تنسيق المساعدة الصومالية وهي شراكة تنضوي تحتها الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية التي تشعر بالقلق إزاء الحالة في الصومال. وإنني أناشد المانحين المحتملين الإسهام بالموارد المطلوبة دون تأخير لتنفيذ الخطة.

٦١ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة عن الصومال (S/1997/135) و (S/1999/882)، قد يشكل إنشاء صندوق استئماني للصومال مؤشرا هاما على التزام المجتمع الدولي بدعم عملية البحث عن السلام في الصومال. ولذلك، فإنني أتوقع سلفا استعداد الدول الأعضاء لتقديم الدعم السياسي والمالي، من أجل إنشاء صندوق استئماني لبناء السلام في الصومال.

٦٢ - وفي تقريري الأخير (S/1999/882)، حثثت المؤسسات المالية الدولية والوطنية بالإضافة إلى الحكومات المانحة على اقتراح آليات جديدة لإشراك الصومال. وفي ذلك الوقت لم تكن هناك أي مؤسسات قائمة للدولة. أما اليوم، فالحالة تتغير. فالحكومة الوطنية الانتقالية تمنح لمؤسسات بريتون وودز فرصة إقامة شراكات في مجال إعادة بناء مؤسسات الدولة

ومؤسسات القطاع الخاص. وآمل أن يرفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا التحدي.

٦٣ - وبالنظر إلى الطلب الذي قدمه الرئيس غله إلى مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لإنشاء بعثة للأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال، فإنني أعتزم أن أقدم إلى مجلس الأمن مقترحات بشأن الكيفية التي قد تساعد بها الأمم المتحدة في إرساء قواعد السلام في الصومال. وأتصور أن مهمة أساسية لهذه البعثة، التي أتوقع أن يكون مقرها في الصومال، تتمثل في المساعدة في مجال إكمال عملية السلام. وسيشارك مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة على نحو وثيق في وضع الخيارات القائمة المتعلقة بانتقال الأمم المتحدة إلى الصومال.

٦٤ - ونظرا للحالة الأمنية الراهنة، لن يكون تمركز موظفي الأمم المتحدة في العاصمة ممكنا، إلا بعد إقامة سلطة واحدة - وفعالة - تكون مسؤولة عن الأمن في المدينة. وسيكون من البوادر الحسنة إذا أعيدت حركة المرور بكامل طاقتها في كل من الميناء والمطار وإذا ضمن الوصول إلى جميع أحياء المدينة بصورة حرة وآمنة، دون عبور أي ''خطوط خضراء''.

٦٥ - وبينما يواجه شعب الصومال التحديات التي أوجزتها، سيحتاج الصوماليون إلى تعاطف المجتمع الدولي ودعمه. لن تكون عملية البحث عن السلام والازدهار في الصومال سهلة؛ ولن يتحقق السلام بسرعة. فنتيجة لعملية جيبوتي، اتخذت خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق البحث عن السلام في الصومال. والأولوية الآن، لكل من الصوماليين والمجتمع الدولي، هي ضمان واستمرار هذه العملية وتقدمها.

٦٦ - وأود أن أقدم عرفاني وتحيتي الحارة لما بذلته جيبوتي حكومة وشعبا من جهود جبارة وتضحيات عظام من أجل المساعدة في إعادة السلام والمصالحة إلى الصومال. لقد كان ذلك عبئا ثقيلا على دولة صغيرة؛ وهو عبء تحملته هذه الدولة عن طواعية وبامتياز كبير. وأود أيضا أن أقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها ممثلي للصومال، السيد ديفيد ستيفن، من أجل دعم مبادرة جيبوتي والدور الإيجابي حقا الذي قام به كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وفريق الأمم المتحدة في الصومال.